اعادة المعدوم لجاز ان يوجد مثله بدلا عنه مبتدأ في وقت اعادته فانه اذا جاز ان يوجد فرد من
افراد ماهية نوعية لا يكون نوعها منحصرا في شخص مكتنف بعوارض مشخصة بعد العدم جاز ان
يوجد ابتداء بالطريق الاولى فلم يبق فرق بين المعاد والمثل المبتدأ فان الفارق بينهما اما ان يكون
الماهية ولا عوارضها المشخصة لعدم ان خلاف فيهما فان فرق بان المثل ليس هو الذي هو عدم
والمعاد هو الذي عدم فقد صار المعدوم في حال العدم مشارا اليه وكل ما هو مشار اليه فهو ثابت
وهو محال فلم يبق بينهما فرق فيكون المبتدأ معادا هف الرابع لو اعيد المعدوم لصدق المتقابلان
معاد الثالث ظاهر الفساد وبيان الملازمة انه لو اعيد ما زال عنه الوجود فالوجود الثاني
اما ان يكون عين الوجود الاول او غيره فان كان الثاني لم يكن المعدوم بعينه
معادا لان ما وجد ثانيا يكون موجودا اخر بوجود غير الاول وان كان الاول فيكون ذلك
الشيء بعينه مبتدأ ومعادا معا فيصدق المتقابلان عليه الخامس مختص بامتناع عود
الزمان الخ تقريره انه لو اعيد الزمان فلا يخلو اما ان يكون بين المعاد والمبتدأ مغايرة اولا
فان كان الثاني يلزم ان لا يكون المعاد معادا بل مبتدأ هف وان كان بينهما مغايرة
فلا يكون المغايرة بالماهية والوجود ولوازمهما بل بالقبلية والبعدية فيلزم ان يكون
للمبتدأ في الزمان المتقدم والمعاد في الزمان المتاخر فيلزم ان يكون للزمان زمان اخر وكلى
عود الزمان الثاني نهو كاو يلزم التسلسل ولقائل ان يقول على الاول الاشارة العقلية بجهة
العود لا تماثل صورته التي في الذهن قوله وما يماثل الصورة التي في الذهن لا يلزم كونه ذلك المعدوم
بعينه قلنا سلمنا انه لا يلزم ان يكون ذلك المعدوم بعينه ولكن لا يلزم منه امتناع كونه ذلك
المعدوم فان عدم اللزوم لا يقتضي لزوم العدم وح جاز ان يكون ذلك المعدوم وهو المطلوب فان
كلامنا في جواز العود لا في وجوبه واما قوله فيلزم اما يكون كل ما يماثله معادا قلنا لا يلزم
من عدم لزوم كونه ذلك المعدوم بعينه لزوم ان يكون كل ما يماثله معادا وعلى الثاني ان جواز
العود يستلزم جواز كون الشيء موجودا ثم معدوما ثم موجودا فان عنيتم بتخلل العدم بين
الشيء

الشيء ونفسه هذا المعنى فلا نم انه غير معقول فان عنيتم به غيره فبينوه حتى نتصور اولا ثم نتكلم عليه
ثانيا وعلى الثالث انه لا يلزم من جواز وقوع مثله وقوع مثله حتى يلزم ان لا يكون فرق بين
المبتدأ والمعاد وان سلم فيجوز ان يفرق بينهما ببعض العوارض وايضا لو كان هذا الدليل
صحيحا يلزم جواز وقوع شخصين ابتداء بعين ما ذكرتم فلم يبق فرق بينهما وعلى الرابع لم لا
يجوز ان يكون الشيء الواحد بشخصه يصدق عليه المتقابلان باعتبارين وعلى الخامس انا
لا ندعي جواز اعادة كل معدوم   والحكم بامتناع العود لامر لازم للماهية
لما فرغ من الاحتجاجات على امتناع العود اشار الى الجواب استدلال من زعم انه يجوز عوده تقرير
الاستدلال ان الشيء بعد العدم ان كان ممتنعا للماهية او لشيء من لوازمها لزم امتناع وجوده
مبتدأ وان كان ممتنعا لامر غير لازم فعند زوال ذلك الغير يزول الامتناع تقرير الجواب
ان المعدوم بعد العدم ممتنع الوجود وذلك الامتناع للماهية الموصوفة بالعدم بعد الوجود ١٠٧
وهذا الوصف لازم للماهية بعد العدم وامتناع الماهية بعد العدم بسبب هذا اللازم لا يقتضي
امتناع كل الماهية مطلقا ولقائل ان يقول لا نم ان موصوفية الماهية بالعدم بعد الوجود
لازمة للماهية من حيث هي فانه في حالة الوجود انفك هذا الوصف عن الموصوف ولو كان لازما
لها امتنع انفكاكه عنها وان سلم انه لازم لها لكن لا نم ان الماهية الموصوفة بهذا الوصف ممتنع
الوجود وذلك لانه كما لا يكون الماهية الموصوفة بالوجود بعد العدم واجب الوجود وممتنع
العدم كذلك لا يكون الماهية الموصوفة بالعدم بعد الوجود ممتنع الوجود وواجب العدم بل هو اقبل الوجود
واليه الاشارة بقوله نعم وهو عائد عليه   وقسمة الموجود الى الواجب والممكن
الموجود اما ان يكون بحيث لو التفت اليه من دون التفات الى غيره يجب له الوجود او لا والاول
هو الواجب والثاني هو الممكن وهذه القسمة ضرورية لا تفتقر الى برهان وتورد على الموجود
من حيث هو اي الموجود لا بشرط شيء الذي هو قابل التقييد وعدمه لا الموجود المقيد فان الموجود بشرط
ان يكون معه قيد كالوجوب او الامكان او بشرط ان لا يكون معه قيد يستحيل ان ينقسم الى الاقسام المتباينة لان

Copyright © King Saud University